

المصدر : الوطن السعودية - ملحق خاص

التاريخ : 23-09-2007 العدد : 2550

الصفحات : 8 المسلسل : 18

معدلات قياسية في عدد المستجدين هذا العام

مشروع الملك عبدالله "تكاملي" لتطوير التعليم بعد التوسع في إنشاء المدارس



عبدالله العبيد

الرياض: موسى بن مروي

حققت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في مجال نشر التعليم بالتوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات. وتحققت معدلات قياسية في التحاق الطلبة "ذكوراً وإناثاً" بالتعليم في جميع مراحله ومستوياته. إذ تجاوز عدد المستجدين في التعليم العام هذا العام 1,2 مليون طالب وطالبة وتجاوزت المدارس 31 ألف مدرسة وتجاوز عدد الطلاب (ذكوراً وإناثاً) في المدارس 5 ملايين طالب وطالبة ووصل عدد الكوادر التعليمية إلى 425 ألفاً.

وفي إطار الجهود لتحديث وتطوير البرامج والمناهج التعليمية دشنت وزارة التربية والتعليم مع بداية العام الدراسي الجديد تجربة المنهج التكاملي في تدريس المواد في إطار مشروع تطوير المناهج في 40 مدرسة للبنين والبنات وسيتم تقييم التجربة نهاية العام.

والاكتسابات لتوظيفها في مجال عملهم، وتنمية قدراتهم التدريبية والقيادية في ضوء مفهوم الكفايات والمهارات والتعامل مع المتغيرات وتنمية السمات الإيجابية وتعزيز الانتماء للوطن ومهنة التدريس ومهمة التربية، وسيتم ذلك من خلال سبعة برامج تدريبية تتناول برامج تخصصية في المواد الدراسية والإدارة المدرسية والإشراف التربوي والحاسب الآلي ومهارات البناء الذاتي وصقل المواهب والمهارات وتعزيز الولاء المهني والوطنى والقياس والتقويم وسيطبق هذا البرنامج على ما يزيد على أربعمئة ألف معلم ومعلمة وسيكون عوناً لكل معلم ومعلمة لتحقيق أهداف قياداتهم ووطنهم ومواطنيهم وأولياء أمور طلابهم كما سيعزز من تفهمهم بمهنتهم والمتأمل بأخلاقيات التعليم إعداداً واستعداداً وأداءً.

ومنتقل السياسة السعودية لتطوير المناهج الدراسية التي تستند إلى جملة من النواهج الاستراتيجية والتربوية، أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع بداية العام الحالي مشروعه لتطوير التعليم العام على مدى 6 سنوات ورسد 9مليارات ريال لتفعيل المشروع على أرض الواقع وتمويل برامجه الرئيسية الأربعة، وهي تطوير المناهج وإعادة تأهيل المعلمين والمعلمات وتحسين البيئة التربوية وبرنامج النشاط اللاصفي بالإضافة إلى توجيه صرف مخصصات البرامج التطويرية كافة لما يحقق أهداف تطوير التعليم.

لجنة وزارية

وتعكف اللجنة التنفيذية لمشروع الملك عبدالله برئاسة نائب وزير التربية الأمير خالد بن عبدالعزيز المشاري على تفعيل المشروع الذي أقر مجلس الوزراء بدء تنفيذه في يوم الإثنين 24محرم 1428هـ 12 فبراير 2007، بعد أن اطلع على التوصيات التي تضمنها محضر اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة المشروع برئاسة وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وعضوية وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مطلب النقيسي، ووزير العمل الدكتور غازي القصيبي، ووزير المالية الدكتور إبراهيم العساف، ووزير الاقتصاد والتخطيط خالد القصيبي، ووفقاً لوزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد فإن المشروع أتى استجابة لتطلعات خادم الحرمين الشريفين وتنفيذاً

لسياسة التعليم في المملكة التي تقضي بأهمية وضرورة مواكبة التطور العلمي والتقني، كما يأتي استجابة لمطالبات " وثيقة التعليم " التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لقيادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستجابة لخطة التنمية الثامنة، وكذلك تطلعات المواطنين التي عبروا عنها وتحصرت خلال اللقاء الساس للحوار الوطني الذي عقد عن " التعليم.. الواقع وسبل التطوير " وبالتالي يأتي المشروع توجهاً لجهود الوزارة المتواصلة للعملية التعليمية التي لم تقف ولن تقف عن مواصلة مستفادة من التجارب الناجحة في بلدان متقدمة مثل سنغافورة وماليزيا وكوريا واليابان والصين ونيوزيلندا والنساقولندا وفرنسا وإيرلندا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح أن المشروع يتكون من أربعة برامج تهدف إلى التعامل في العملية التعليمية وهذه البرامج تتناول شؤون المناهج والمعلمين والفصول الدراسية والأنشطة غير الصفية وذلك عن طريق تطوير وصناعة المناهج وتدريب المعلمين وتهيئة البيئة التعليمية في الفصول الدراسية والعناية بالأنشطة والمهارات خارج الفصول الدراسية، مؤكداً أن السنوات الست التي هي مدة المشروع سوف تكون بمثابة البيئة الأساسية لمعالجة الوضع القائم والتهيئة لإستراتيجية معيقاته ومكوناته خلال الخزانة السنوية للوزارة في السنوات اللاحقة، مشيراً إلى أن برنامج تطوير وصناعة المناهج التعليمية يهدف إلى تنمية شخصيات الطلاب العلمية والعملية ومهارات التفكير والتعليم الذاتي وتعزيز القيم الإسلامية والأخلاق

استراتيجية التطوير

كما يهدف البرنامج الشافي إلى الاستراتيجية في تطوير كفاية المعلم والمعلمة وتأهيل القيادات التربوية في الإدارة والإشراف ومختلف حقول العملية التربوية والتعليمية وذلك من خلال تزويد المعلمين بالخبرات والمهارات في مجال التعليم المعلومات

ويهدف البرنامج الثالث لزيادة فاعلية البيئة التعليمية داخل الفصل من خلال توفير التطلبات التقنية من أجهزة حاسب وسبورات تفاعلية وأجهزة عرض وشبكات اتصال محلية داخل المدرسة وخارجية بخدمات الإنترنت، وتوظيف هذه التجهيزات لخدمة المعلم والطالب على السواء بحيث تساعد المعلم على أداء عمله على أفضل وجه وبأفضل طريقة، كما تمكن الطالب من أن يكون محور العملية التعليمية ومشاركاً متفاعلاً مع أسلوب التعلم الذاتي وليس عنصرًا متلقيًا مما يساعد على تجاوز مرحلة التلقين، كما سيسهم هذا البرنامج بشكل ملحوظ في نشر ثقافة استخدام التقنية بين أفراد المجتمع وتمتمة الذات لدى الفرد.

ويتمثل البرنامج الرابع في النشاط غير الصفوي وذلك بالاستفادة من أوقات الطلبة خارج الفترة الدراسية المتعارف عليها حالياً حيث سيتم التركيز على البناء المتكامل لشخصية الطالب ورفع المستوى الصحي والثقافي وتنمية الميكنات الذاتية والرؤى الجمالية والمواهب البدنية والذهنية والفكرية واللغوية والمهارية وغيرها واتكساء روح التفاس الإيجابي في مجالات الإبداع والابتكار وتقوية وتحفيز المشاركة في الأعمال والأنشطة الجماعية وتعزيز صلة الطلاب بالمجتمع والعناية بالتربية الأخلاقية من خلال الممارسات العملية في الحياة، وسيتم

ذلك من خلال ما يزيد على عشرة برامج منها حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والنشاطات العملية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والتقنية والأنشطة الكشفية والتقوية للمقررات المدرسية.

مشروع نوعين

من جانبه أكد نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات الأمير خالد بن عبدالله المشاري على أن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام "تطوير" مشروع نوعي مختلف عن المشروعات السابقة التي تبنيتها وزارة التربية والتعليم ويهدف لتطوير التعليم ليوافك المستجدات ويعزز المكانة التنافسية لأبناء المملكة مع شعوب العالم، وقال المشاري إن المشروع يتضمن إعادة تأهيل 400 ألف معلم ومعلمة من خلال دورات تدريبية مكثفة تساهم في تزويدهم بالمقررات والمهارات التي تمكنهم من إدارة الفصل الدراسي وتصلق مواهبهم وتساهم في زيادة ولائهم للمهنة كما سترفع معايير تعيين المعلمين والعلمات لتحقيق هذه الثقة النوعية.

وأوضح أن المشروع سيلغي نظام التعليم بالتلقين ويساعد المعلمين على تحقيق رسالتهم ويهدف إلى مشاركة الطالب في الفصل بشكل أكبر مما يؤدي إلى بناء مجموعة مهارات وقدرات مبنية على التفكير، وسيتم الأخذ بأحدث ما وصلت إليه التقنية ومنها المناهج الرقمية التي تراعى الفوارق الفردية بين الطلاب ويعزز جانب التعلم الذاتي وأن دور المعلم سيكون مساعداً للطالب ومرشداً له، مؤكداً على أن البيئة المدرسية ستتحول بعد إنجاز المشروع إلى منبع للمعلومات من خلال ربط الفصول الدراسية بأنواع كثيرة من الشبكات التعليمية والمعلوماتية، إضافة إلى إدخال الحاسوب والتقنيات الحديثة مشيراً إلى أن المشروع لتفعيل الأنشطة اللاصفية وأنه ستكون هناك أنشطة واسعة بأساليب كثيرة ومتنوعة ومختلفة حسب الفئات العمرية ما بين أنشطة دينية ورياضية وفنية واجتماعية وجميع هذه الأنشطة تركز على دعم الطلبة في تعزيز قدراتهم ومهاراتهم في مختلف المجالات الحياتية.

من جانب آخر تضمنت موازنة وزارة التربية والتعليم هذا العام أحداثاً 20 ألف وظيفة تعليمية منها 2900 للبنين و1700 للبنات.. و1002 وظيفة إدارية منها 500 للبنين و502 للبنات.

أوضح ذلك مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم صالح بن عبدالعزيز الحميدي مبيناً أن ميزانية الوزارة للعام المالي الحالي تضمنت أحداثاً 20 ألف وظيفة تعليمية منها 12,900 للبنين و7100 للبنات فيما يبلغ عدد الوظائف الإدارية 1002 ووظيفة منها 500 للبنين و502 للبنات، أما الوظائف الرفوعة فبلغت 754 وظيفة منها 361 للبنين و393 للبنات، وقال إنه تم اعتماد إنشاء 1100 مجمع مدرسي مع تجهيزها وتأهيلها للبنين والبنات خلال العام الجاري بمواقع 140 مجمعا مدرسيا و500 مدرسة صغيرة وإنشاء 15 مكتبة للإشراق التربوي للبنين في الرياض ومكة والطائف وجدة والدمام والخبر وعسير والندق وحائل والمجاردة والعيق وضياء وصامطة.

وأضاف الحميدي قائلاً كما تضمنت الميزانية إنشاء 10 مراكز إشراف تربوي للبنات في كل من الجمعة والعقدة والليث وينبع وبريدة وحفر الباطن والأحساء وبيشة والمخوة وعرعر. وأشار إلى إنشاء مبان إدارية التربية والتعليم للبنين في الرياض وجدة و8 مبان لإدارات التربية والتعليم للبنات في كل من الخرج وغنيم وينبع والعلما ومحائل عسير والنفصا والمخوة وإنشاء 15 صالة متعددة الأغراض للبنات في الرياض وجدة ومكة المكرمة والدمام والأحساء والمدينة وبريدة وأبها وجازان واعتماد 800 مليون لمباني مدارس البنين والبنات من فائض ميزانية 1427/1428 هـ وقال الحميدي إن حجم المبالغ المخصصة للمشاريع بلغ أكثر من 3,371 مليار ريال منها 3,441 مليارات للبنين و3,930 مليارات للبنات مشيراً إلى اعتماد تأهيل 1000 مبنى مدرسي للبنين والبنات بقيمة تجاوزت 19 مليون ريال واعتماد أكثر من 1,348 مليار لعدد من المشاريع الجاري تنفيذها.

البيانات عن التطعيم العالي في السعودية

- بلغ عدد الجامعات 21 جامعة حكومية و4 جامعات أهلية تضم أكثر من 190 كلية إضافة إلى 17 كلية جامعية أهلية موزعة جغرافياً لتغطي احتياجات المملكة.
- بلغ العدد الكلي للكليات في مرحلة البكالوريوس وما دون البكالوريوس للعام الجامعي 1425/334 كلية يدرس بها نحو 604 آلاف طالب وطالبة.
- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بها نحو 27 ألف عضو.
- بلغ عدد كليات المعلمين 18 كلية يدرس بها نحو 35 ألف طالب.
- بلغ عدد كليات البنات 102 يدرس بها نحو 360 ألف طالبة.
- بلغ عدد الدارسين في كليات التعليم للتدريب التقني والمهني نحو 40 ألف طالب من خلال أكثر من 30 كلية تقنية.
- بلغ عدد طلاب الكليات والمعاهد الصحية 8155 طالباً وطالبة يدرسون في 41 كلية ومعهداً صحياً.

إعداد: مركز المعلومات
المصدر: وأس

